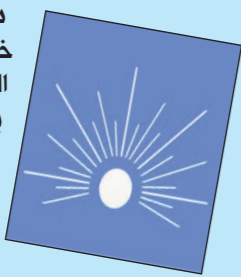


ونيات السياسية والمنظمات المدنية

جريمة الاقحام وشجاعة البرلمان

الإصلاح يدين اقحام مقر المؤتمر في عدن

دان حزب الإصلاح وبشكل خجول اقحام مقر المؤتمر الشعبي العام في عدن، في بيان أصدره الأربعاء الماضي. وكانت الأمانة العامة للجمع اليمني للإصلاح في اجتماعها الأسبوعي وقفت أمام الاقحام الذي طال مقر المؤتمر الشعبي العام بمدينة عدن في سياق البيان الذي كرس للشكوى من الجماعة الحوثية التي اتهمها بالاعتداء على مؤسسات الدولة ومقراته الحزبية وممتلكات المواطنين.. وفي فقرة أخرى طالب البيان كل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني أن تعلن موقفاً صريحاً من تدمير واقحام المقرات الحزبية، في إشارة إلى اقحام مقر المؤتمر في عدن.



الوحدوي الناصري: الاعتداء على مؤتمر عدن ومرفوض

دان التنظيم الوحدوي الناصري إقدام قوات الأمن الخاصة على اقحام مقر المؤتمر الشعبي العام، بمدينة عدن، مطالباً بتحقيق جاد في دوافع تلك العملية، وأكد رفضه لأي قمع لحريات المواطنين.

وقال أمين الدائرة الإعلامية للتنظيم الدكتور عبدالله دحان: إن ما تعرض له مقر المؤتمر - أو أي حزب آخر - من اقحام من قبل الجنود أمر مرفوض وما لا يرضونه لأنفسهم بالتنظيم الناصري لا يرضونه لغيرهم من الأحزاب. واستمجن القيادي الناصري قيام قوات الأمن باقحام مقر المؤتمر بمدينة عدن، مطالباً بأجراء تحقيق جاد والكشف عن الأسباب التي دفعت للإقحام. واعتبر أن اقحام مقر المؤتمر بعدن يأتي في إطار تضيق الحريات العامة للمواطنين. وأضاف: "نحن نرفض هذه الأعمال ما لم تكن هناك دواع قانونية قوية تستدعي ذلك التصرف أما فيما عدا ذلك فإننا ننظر إلى اقحام مقر المؤتمر الشعبي بعدن بأنه يأتي في إطار تضيق الحريات العامة ومنع المواطنين من تنظيم أنفسهم بطريقة ديمقراطية حرة وسلمية وهذا حق كفله لهم الدستور".

الجمعية الفلسفية تدين الاعتداء على الفرع

دان أعضاء الجمعية الفلسفية اليمنية ما استمها التدخلات العنصرية من أصحاب النفوذ ضيقة الأفق في اقحام مقر المؤتمر الشعبي العام بعدن واغلاقه. وجدد أعضاء الجمعية الفلسفية اليمنية من أكاديميين وأساتذة وخريجي الفلسفة، وهم للمؤتمر الشعبي العام ومساندة كل وطني عبور على أمن واستقرار وسلامة وطننا. وقالوا في بيان لهم: إننا سندافع عن الحق القانوني لنا في حماية حزبنا والذي أسسه زعيم الأمة المشير علي عبدالله صالح والذي أول من دعا لإنشاء الأحزاب وخروجها للساحة للعمل السياسي المشروع في دعم البلاد ووحدتها وتماسكها. كما دانوا في الوقت ذاته تدخلات جمال العاقل محافظ أبين والميسري بمنع رئيس فرع المؤتمر بأبين من دخول المحافظة وسكنه.



في صباح الثلاثاء الماضي هز البرلمان بمواقفه الشجاعة المشهد العام في البلاد وفرض قراره بقوة أنه لا ثقة لحكومة تدشن عمدها بممارسات دكتاتورية وبوليسية باقحام مقرات الأحزاب وخلال دقيقتين رفع رئيس مجلس النواب الجلسة. وقال البركاني رئيس كتلة المؤتمر في البرلمان أن حصار فروع مقرات المؤتمر مقرات المؤتمر الشعبي العام، أتى وكأنه مكافأة على مواقفه التي قال فيها قبل يوم إنه سيمتحن الثقة لحكومة بحاج (الثلاثاء). وكشف عن توجهات لدمير العملية السياسية وتبني وسائل محاصرة مقرات الأحزاب بالقوة العسكرية، مؤكداً أن هذا الأمر "غير مقبول".



هذا ورفضت كتلة المؤتمر الشعبي التوقيع (الثلاثاء) على محضر الجلسة احتجاجاً على اقحام مقرات الحزب، الأمر الذي اضطر رئيس مجلس النواب لتعليق الجلسات.

وساطة في لحظات حرجة

وإزاء هذا التطور الخطير فقد شجعت صنعاء عدة اجتماعات على مستوى رفيع على علاقة بتطور الوضع في عدن.. بيد أن كل محاولات التهديد والتخويف والترهيب لم تغير من موقف المؤتمر الأمر الذي اضطر رئيس جهاز الأمن السياسي حمود خالد الصوفي للتدخل وقيادة وساطة بين المؤتمر والرئاسة أفضت إلى الاتفاق على الالتزام بالانسحاب من مقرات المؤتمر الشعبي العام في عدن، بالإضافة إلى الوصول إلى صيغة اتفاق بين البرلمان والحكومة بخصوص تعهد الحكومة بالسعي لغاء العقوبات وإخراج اليمن من تحت الوصاية الدولية المتمثلة بالبند السابع.

واوضحت مصادر مطلعة أن الصوفي التقى قيادات رفيعة في المؤتمر، كما التقى مع رئاسة الجمهورية بهدف فتح مقرات المؤتمر في عدن بعد اغلاقها من قبل اللواء ناصر منصور هادي شقيق رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، ووكيل جهاز الأمن السياسي في محافظات عدن ولحج وأبين. وقد نجحت الجهود التي بذلها وزير الداخلية والصوفي والتي استمرت لساعات بعد ظهر الثلاثاء.

سحب الأطقم حيلة لإعادة القيادات إلى صنعاء

إلى التوصل إلى اتفاق أكد على الانسحاب من مقرات المؤتمر الشعبي العام في عدن، بالإضافة إلى الوصول إلى صيغة اتفاق بين البرلمان والحكومة بخصوص تعهد الحكومة بالسعي لغاء العقوبات وإخراج اليمن من تحت الوصاية الدولية المتمثلة بالبند السابع.

بالبنء السابع. وعلى ضوء ذلك وجه رئيس الجمهورية مساء الثلاثاء في خبر بثته وسائل الإعلام الرسمية بسحب الأطقم الأمنية المتواجدة في مقر المؤتمر بمحافظة عدن وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً. غير أن توجيهات الرئيس لم تنفذ واستمرت الأطقم 24 ساعة حيث رفض ناصر منصور هادي سحب الأطقم في الفرع، وخشية من إثارة الموضوع في البرلمان ثانية، أجبر على سحب الأطقم وبقاء الأفراد، وبرر لنفسه ذلك بأن توجيهات الرئيس قضت بسحب الأطقم وليس الأفراد ومعداتهم العسكرية. وفي هذا الأثناء استجاب الاستاذ عارف الزوكا للدعوة الرئيس وقرر العودة إلى العاصمة على مضض.. مغلباً مصلحة المؤتمر والوطن على كل شيء.

الميسري وشقيق الرئيس هادي يهددان بتصفية مؤتمري عدن

اعتبرت بمثابة صفعه شديدة توجه للميسري خصوصاً وقد حملته شقيق الرئيس مسؤولية هذا الفشل الذريع. الجدير بالذكر أن أحمد الميسري الذي يشغل منصب نائب وزير رفض توجيهات رئيس الجمهورية الصادرة مساء الأربعاء الماضي ويواصل حربه ضد أعضاء المؤتمر في محافظة عدن ويحاول رغم اخفاقه المستمر اقناع عدد من المنفعين حوله بأن لديه توجيهات من الرئيس هادي بالبقاء في عدن مدلاً على ذلك بأن (جلال) نجل رئيس الجمهورية ينشر في المواقع الاخبارية التابعة له أخبار كل تحركاته وهي بمثابة مياكة لما يقوم به من أعمال عدائية ضد المؤتمر والمؤتمريين في محافظة عدن.



تزامن مع حملات مطاردة ومضايقات ومراقبة لبعض القيادات إضافة إلى تنصت على مكالماتهم الهاتفية. وأكدت المصادر أن فشل أحمد الميسري من شق فرع مؤتمر عدن وراء هذه التصرفات الحمقى، كما أن توجيهات ناصر منصور هادي شقيق رئيس الجمهورية لقوات أمنية باقحام مقر فرع المؤتمر بمحافظة عدن

تواصل قيادات متنفذة في محافظة عدن تهديد العديد من قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام في فرع المحافظة بالتصفية بسبب مواقفهم الرافضة لشق وحدة المؤتمر. وعلمت «الميثاق» أن ناصر منصور هادي شقيق رئيس الجمهورية وأحمد الميسري وغيرهما يتوعدون بشكل فج منذ الأربعاء قيادات وأعضاء المؤتمر في محافظة عدن والمديريات بدفع الثمن باهظاً لتسببهم في إفشال مخططهم الهادف إلى شق الصف المؤتمري.. معتبرة التفاف مؤتمريي عدن إلى جانب الاستاذ عارف الزوكا الأمين العام للمؤتمر تحدياً لهم واهانة لن تمر دون معاقبة المتسببين. وقالت المصادر: إن هذه التهديدات

اقحام مؤتمر عدن يثير احتجاج منظمات تنمية الديمقراطية

الأمنية التي ندعوها إلى التأي بنفسها عن التورط في أعمال تخالف القوانين وتلحق الضرر بمرکزها الأخلاقي في المجتمع). وطالب المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية فتح تحقيق حول المسؤولية القانونية والدستورية في هذا التعدي على حقوق العمل السياسي الذي اعتبره (انتهاك للحصانة السياسية لحزب هورافعة العمل السياسي أكثر من ثلاثة عقود وطرف رئيس في التسوية السياسية).

داعياً القوى السياسية إلى إدانة هذا العمل المناهض في لثقافة المجتمع والدولة اليمنية التي اختارت النهج الديمقراطي والحوار وسيله من معالجة الخلافات السياسية بين جميع مكونات الحياة السياسية.

أدان المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية اقحام مقر المؤتمر الشعبي العام بمحافظة عدن من قبل قوات الشرطة، معتبراً الاقحام عملاً مرفوضاً يناهض القيم الديمقراطية والتقاليد السياسية. واعتبر المعهد - وهو إحدى منظمات المجتمع المدني في اليمن - اعتبر اقحام مقرات الأحزاب بقوات الشرطة (تطور بفتح الباب واسعاً لمزيد من التدهور الأمني وتنامي توجهات القمع تجاه الحريات العامة وحقوق الإنسان). وفي بيان - تلقى المؤتمر نسخة منه - قال المعهد: إن اقحام مقر المؤتمر الشعبي يتركز على ثقافة مناهضة للعمل الديمقراطي واستغلال قوات الأمن خطوة تلحق أضراراً بسمعة المؤسسة

مؤسسة تنمية الوعي: الإقحام تقويض للديمقراطية ويجب محاسبة المتورطين

أكدت المؤسسة اليمنية لتنمية الوعي والثقافة الديمقراطية إن قيام وحدات أمنية باقحام مقر المؤتمر الشعبي العام في محافظة عدن جريمة وانتهاك خطير للحريات وللعمل السياسي وحقوق الإنسان وخطوة سبئية ومرفوضة تهدف إلى تقويض التجربة الديمقراطية والعودة باليمن لعمود مصادر الحريات والتضييق عليها وعلى حق الإنسان في التعبير والممارسة السياسية والرأي والرأي الآخر. وقالت المؤسسة في بيان لها: إن هذه الجريمة يجب أن لا تمر ويجب محاسبة من قام بها ووضع حد لها وحشد الدعم المحلي والخارجي لإدانتها وكشف جرمها وأبعادها للرأي العام الداخلي والخارجي، لأن السكوت عنها سيقود إلى ما هو أسوأ، في ظل جهل السلطة بأياما يترتب من مخاطر عن قرارات تُتخذ وتُفاد لتأخذها.

تيار المستقبل: خرق للتسوية السياسية في البلاد

الدستور اليمني. وطالب التيار - في بيان له - بسرعة إخلاء مقر فرع المؤتمر وصحيفة 22 مايو محلين للمسؤولية الكاملة قيادة الدولة العام وانتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الديمقراطية وحرية الإعلام التي كفلها

اعتبر تيار المستقبل جريمة اقحام مقر فرع المؤتمر الشعبي العام / عدن وصحيفة 22 مايو" تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي للمؤتمر الشعبي العام وانتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الديمقراطية وحرية الإعلام التي كفلها



البيت الديمقراطي: الاقحام عمل همجي وانتهاك للديمقراطية

اعتبرت مؤسسة البيت الديمقراطي جريمة اقحام مقر فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة عدن وصحيفة 22 مايو" تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي للمؤتمر الشعبي العام وانتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الديمقراطية وحرية الإعلام التي كفلها

الدستور اليمني. وقالت المؤسسة في بيان لها.. إننا ندعو جميع الأحزاب والمكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى إدانة واستنكار مثل هذا العمل الهجمي بواقف الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.